# التعامل مع أحكام القضاء.. واهواء القبول والرفض!!

صارت النظرة المزدوجة التي تكيل بمكيالين لدى البعض أمراً مرئياً لامجال لحجبه لكن أن يكون دون وعي يصبح «مرضاً مستفحلاً».. اليكم النموذج التالي:

الأحكام القضائية الصادرة عن المؤسسة القضائية يقين لايحتمل الموارية ليست مجالاً للقبول أو الرفض- لأنها مسألة قيمية أولاً تعني المساواة والإنقياد لميزان الصواب، والتعامل معها حسب الهوى والرغبة يعد قفزاً على قاعدة أن القضاء وحده هو المعني بحماية الحريات والحقوق ومحاسبة كل من يسيء إليها سواءً كان من السلطة أو المعارضة.

معلومة مهمة يجب أن يعرفها الجميع وهي أن الجها ز القضائي ليس محتاجاً لهالة من التصفيق والتهليل من قبل أولئك الذين تصدر الأحكام لصالحهم وبالمثل لايهزه ولن يهزه غيظ من لاتأتي الأحكام على هواه..

بل ويعدون العدة لشن الحملات الاعلامية التي تستهدف القضاء كمنظومة مستقلة تحتكم للدستور والقانون.

في هذا الاستطلاع يقدم كوكبة من السياسيين ورجال القضاء والأكاديميين رؤيتهم لمسألة التعامل مع أحكام القضاء بالقبول والرفض كيف؟ ولماذا؟

لقاءات/عبدالله حزام- عبدالحكيم الجبري

سياسيون ومثقفون ورجال قانون:

## الاعتراض على أحكام القضاء نكسة للقوى المأزومة

– الاحتكام الى القضاء هو سلوك حضاري، ولاتصل إليه الأمم إلا بعد اجتياز مراحل صعبة ومشاق عديدة لأنها تعني حسب قول الدكتور فارس السقاف- رئيس الهيئة العامة للكتاب- التنازل عن رغبات النفس لإحقاق الحق بشكل عام.. وهذه عملية تبادلية بمعنى أنها تحسب للمتقاضين له أو عليه.. وأضاف: «هذه العملية التبادلية تمنع الفوضى وتمنع انتهاك الحقوق والحرمات وتضمن السلم الاجتماعي باعتبار القضاء أداة لفض النزاعات والخلافات عوضاً عن الثارات أو أخذ الحقوق بالباطل على نحو فردي أو تعد من خلال جماعة أو فئة خارج إطار القانون والدستور»..

### كلمة القضاء

ويتابع الدكتور فارس السقاف: أعتقد أن التسليم بأحكام القضاء واجب ملزم ولو كان ضدنا.. القضاء يقول كلمته بعد سلسلة من الاجراءات والمرافعات التي تضمن للأطراف حقوق الدعوى والدفاع وأجراءات التقاضي والاثباتات واذا ما انتهى الحكم وجب التسليم به.

ويشير الى أنه قد يقال في هذا الأمر أن اجراءات تنفيذ الحكم لم تكن سليمة أو تشوبها التعديات، فهذا الأمر أيضاً يُرجع فيه الى القضاء، ولايكون ذريعة للتملّص من تنفيذ الحكم..

واستطرد بأن هذا الأمر لايكون ايضاً ذريعة أو ضجة لرفض الالتزام بأحكام القضاء... كذلك مرد الأمر في النهاية في مسالة تنفيذ الحكم وما قد يطرأ عليها فلا يكون الحكم عليه من السياسيين أو المتعاطفين وإنما من ذوي الاختصاص، وبالرجوع أيضاً الى القضاء..

ويشدد الدكتور فارس السقاف على أهمية أن تقوم الدولة بأجهزتها التنفيذية بتنفيذ الاحكام القضائية شرط أن تتحرى الاجراءات القانونية وهذا في الأخير لابد من التسليم به إذا صدر الحكم وكانت الاجراءات التنفيذية قانونية..

وقال: بأنه ينبغي على الأحزاب ألا تثير الغبار حول نزاهة القضاء مادامت الأحكام القضائية مرت بعد اجراءات قانونية صحيحة تضمن الحقوق للأطراف ومادامت ايضاً الاجراءات التنفيذية للاحكام سليمة وتحتكم الى القانون.

ويضيف: أما إذا حدث أي خروج عن هذا الأمر فيحاسب بهذا الموضوع في مساحته التي حصلت فيها المخالفات بحيث لايتجاوز ذلك أي استقلالية، لأننا بذلك نشكك في القضاء ونزاهته والذي عندما كانت الأحكام لصالح الأحزاب هللت وأشادت بنزاهته القضاء، وعندما كان الأمر ليس بكذلك أي ليس لصالحها نقضت شهاداتها للقضاء...

### موقع الضحية

ويردف الدكتور فارس السقاف: أن الأحزاب السياسية اعتادت على أن تعمم الأحكام السلبية على أجهزة الدولة والقضاء ودائماً تضع نفسها في موضع الضحية وأنها دائماً على حق ولم ترتكب أخطاء أومخالفات، بحجة أن الدولة هي من تتسقط عيوبها وتريد أن تكيد لها.. فهذا التعميم غير صحيح وهي بحاجة حقيقية إلى أن تثبت أنها تلتزم بالنظام والقانون كما تطالب غيرها بهذا الالتزام..

وقال: إن هذا ينطبق على أية واقعة فهذا منهج عام ويمكن أن نسقطه على أية واقعة من الوقائع الجارية التي طرفها في الغالب الدولة ممثلة بالقضاء والأجهزة التنفيذية والأحزاب السياسية..

**يشعرون أنهم فوق العدالة.. وعندما تطالهم يغضبون**

وينظر السقاف لما يجري الآن أنه حملة اعلامية محلية ودولية ذات غرض لأن المنظمات الدولية والمعنية بالحريات وحقوق الإنسان عندما تبلغ بمثل هذه الوقائع وتعطى لها معلومات هي كمنظمات عاملة في حقوق الإنسان سرعان ماتصدر البيانات وتوزعها اعتماداً على ما يأتيها من هذه الأطراف التي تعتبر أن هذا دورها وأنها تقف على الدوام مع الطرف الآخر المقابل للدولة، لأنها تعتبر نفسها منظمات غير حكومية...

وينبه الدكتور فارس السقاف الى وجوب أن يكون هناك حرص من الأحزاب ووسائل الاعلام عند تناولها للقضايا المحلية ألا تستثير الخارج على بلادها.. وفي نفس الوقت أن يكون هناك حرص من أجهزة الدولة ألا تقع في طريق ملتبس يعطي صورة غير واقعية عن بلد يمارس تجربة ديمقراطية مشهود لها في المنطقة العربية..

### نكسة..

يؤكد أحمد الشرعبي- رئيس المركز العام للدراسات والاصدار على أهمية التسليم بحكم القضاء والنزول عند سلطة القانون وقال: إن أي اعتراض على أحكام القضاء أو رفضها يعبر عن نكسة في الوعي الوطني، ويعكس مدى ما سوصلت اليه القوى السياسية من أزمات نفسية تعبر عن نفسها من خلال الممارسات غير المسئولة..

ويقول الشرعبي: من طلائع الحركة السياسية أن يكونوا في مقدمة الصفوف التي تقبل بأحكام القضاء وتتكاتف جهودها من أجل مؤازرة سلطته والامتثال لأحكامه وعدم وضع القضاء في مواجهة التسويات السياسية التي تمارس بشكل مجحف في حق الوطن والمواطنة..

مشيراً في الوقت نفسه الى أنه لايتعين على أحد أن ينتقي مايروقه من هذه الأحكام، ويرفض مادونها في حساب المصلحة والخسارة..

### عجز التعاطي

الأكاديمي واستاذ علم الاجتماع الدكتور/خالد طميم له رؤية تشخيصية لهذه الحالة حيث يقول:

احترام أحكام القضاء مسألة لاتقبل الجدل، والتعامل معها من باب القبول والرفض لايعني إلا أن المتلبس بهذه الحالة يعيش أزمة داخلية ويعاني حالة عجز تمنعه من التعاطي مع منظومة الحياة الجديدة التي نعيشها كالتطورات الكبيرة في مسيرة العمل الديمقراطي وفي حقل التنمية أيضاً.

وأضاف: لكل هذا يشعر هؤلاء ونتيجة ثقافية مترسبة تُعلي من قيم الفوضى أن ثقافة قانون القوة هي التي ينبغي أن تطبق لأنهم دائماً يشعرون بأنهم فوق القانون وحين يطالهم تبرز حالة الازدواجية «قبول ورفض» لتبدأ معها حالة تذمر ومطالبات بالغاء تلك النصوص القانونية، أو تعديلها متناسين أن ذلك أمراً مرده السلطة القضائية نفسها..

ويستطرد: من حق الجميع اللجوء الى استئناف هذه الأحكام لدى المحاكم وبحسب التدرج من الأدنى الى الأعلى وهذا مايضمنه القانون.

### شكوك

الأخ/أحمد الحبيشي- رئيس تحرير صحيفة ٢٢مايو يلفت الى أن احترام المنظومة القانونية كلٌ لايتجزأ وينبغي أن تترسخ كمسألة وعي سلوكي أولاً ويقول: لاتستقيم الديمقراطية بدون سيادة القانون، ولاتقوم نظم ديمقراطية بدون احترام سلطة القانون أيضاً، فالقانون هو الذي يحمي الديمقراطية باعتبارها نظاماً تعددياً يصون وينمي المصالح المتنوعة لكل قوى المجتمع في جميع المجالات سياسية اقتصادية، ثقافية، اجتماعية.

وهنا يبرز دور السلطة القضائية في رعاية الديمقراطية وحمايتها حيث يتوجب اعلاء دور السلطة القضائية في حل ومعالجة الخلافات التي تنشأ في ظل الديمقراطية بين مختلف القوى المحركة للنظام السياسي والحياة الاقتصادية سواءً كانت في الدولة أو في المجتمع..

في السياق ذاته يطرح الحبيشي تناقض طرح بعض الاحزاب السياسية مع أحكام القضاء «كأنموذج» وكيفية التعامل معها بمكيالين يقول: الملاحظ أنها تكيل بمكيالين في موقفها من أحكام القضاء الأمر الذي يثير الشكوك..

حول مصداقية الشعارات التي ترفعها فهي تستقبل بحرارة أحكام القضاء إذا صدرت في صالحها..

ويضيف: لقد تابعنا في صحف المعارضة ارتياحاً واسعاً لبعض أحكام القضايا التي صدرت بحق بعض المؤسسات التي يقودها قياديون في مؤسسات الدولة ولكن عندما تصدر احكام قضائية لاتعجب بعض المعارضة فانها تقيم الدنيا ولاتُقعدها وتطالب بإلغائها.

والواقع أنه لايجوز إلغاء أحكام القضاء بقرارات سياسية أو باتفاقات حزبية وهو ماتطالب به احزاب المعارضة فكما هو معروف أن أحكام القضاء لاتعدل ولا تلغى إلا من قبل القضاء نفسه وذلك بموجب اجراءات التقاضي واللجوء الى الاستئناف في الدرجات الأعلى الى المحاكم.

وقال: هذا هو السلوك الديمقراطي الذي يجب أن يلتزم به الجميع، لكن اصرار احزاب المعارضة على التطبيل لأحكام القضاء اذا جاءت لصالحها، والمطالبة بإلغائها اذا كانت لاتعجبها- بقدر مايدل على أن احزاب المعارضة تمارس معايير مزدوجة وتكيل بمكيالين بقدر ما يدل ايضاً على ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية لدى قياداتها- وهيمنة رواسب الثقافة الشمولية على تكفير هذه القيادات.

### الشعور بالمسئولية

اما الاخ/عبدالحفيظ النهاري فيؤكد على المكانة المستقلة للقضاء ولقراراته ايضاً، فالدستور والقوانين والأدبيات هي التي تضع القضاء في هذه المكانة وتضع المؤسسات القضائية في مرتبة تليق بهذا الاستقلال وتتمتع اجهزة القضاء وكوادره بمميزات دستورية وقانونية تمكنه من أن يثبت أنه صاحب القرار الفصل فيما اختلف فيه الناس من القضايا والنزاعات سواءً الفردية اليومية أو تلك السياسية والوطنية الكبرى المتعلقة بدستورية القوانين والاجراءات، والاختلاف السياسي والقانوني.

وينتقل النهاري الى صعيد التطبيق ويقول: نجد أن الحكومة في برنامجها وفي سلوكها تحاول جاهدة أن تكون قدوة في احترام القضاء والعمل على سيادة القانون تطبيقاً للبرامج الانتخابية والوثائق والرؤى والتوجهات الوطنية، وهناك شواهد يومية على ذلك تتمثل في اتصياع الجهات والوزارات والمؤسسات الاعتبارية الرسمية لأحكام القضاء وتنفيذها في قضايا هي محل خلاف قانوني وسياسي أحياناً، وليست قضايا جراء ممارسات عن إصرار وعدم تقدير واحترام للنظام والقانون.

ويضع وزارة الاعلام في مقدمة تلك الوزارات ويقول: وزارة الاعلام أولاً باعتبارها ذات علاقة بتنظيم الاعلام ومنه اعلام الاحزاب السياسية بحسب النص الدستوري والقانوني واللوائح الموضوعة..

ونجدها كمثال- تتصاع لأحكام يصدرها القضاء لصالح المعارضة أو لأحزاب أحياناً، حيث تتمثل هذه الوزارة وغيرها من المؤسسات الرسمية لمنطوق أحكام القضاء بل وتشعر بالمسئولية وهي تضرب امثلة حية على الاحتكام للقضاء، واحترام سيادة القانون وحكم القضاء..

ويذهب للقول: هذا السلوك يعزز استقلالية القضاء ويكرس قيم سيادة القانون ويشكل قدوة مثلى للمجتمع إلا أننا نلاحظ في المقابل، خطاباً مزدوجاً لصحافة المعارضة يتجسد في المطالبة باستقلال القضاء، وفي التشكيك في استقلاليته في ذات الوقت وإعاقة استقلاله، لاسيما حين تكون أحكام القضاء في غير صالح تلك الاحزاب، بينما نجدهم يهللون ويكبرون للأحكام التي تكون في صالحهم، دون الاعتراف بنزاهة واستقلال القضاء أو انصاف أدائه.

ويصف خطاب المعارضة نتيجة لذلك الموقف بالسلبي ويقول: هو كذلك بالنسبة لنظرتهم الى القضاء، حيث يتعرض لهجوم وتشويه كبير من قبل اعلام المعارضة وهناك حملات منظمة تستهدف تشويه وإعاقة الجهاز القضائي وهو مايتعارض مع مبدأيه تعزيز استقلالية القضاء أو اكسابه الثقة والاحترام الجماهيري المطلوب، والانحياز للدفاع عن هذه المؤسسة الوطنية باعتبارها مرجعية وطنية لكل الاطراف في المجتمع في كل المجالات.

ويضيف: أتصور أن ادعاء المعارضة بالحرص على استقلالية القضاء ليس مشفوعاً بسلوك نموذجي، بل نجدها تتنكر لأحكام القضاء حين تكون في غير صالحها..

واجمالاً يرى النهاري أن الأصل في الموضوع أن يعمل الجميع سلطة ومعارضة وجماهير من أجل تكريس بناء مؤسسات الدولة المدنية الحديثة واحترام القضاء وسيادة القانون من حيث المبدأ بعيداً عن حسابات الربح والخسارة والمصلحة الذاتية، لأن اكتساب اجهزة القضاء لهيبتها لايتعزز إلا بالامتثال للاحكام القضائية والاحتكام لمبدأي لهذه المرجعية الوطنية والتعاطي المسئول مع احكامها..

### فوق القانون..!!

من زاويته يقرر احمد الصوفي- رئيس المعهد الديمقراطي بانه لايمكن لأي كان من المواطنين مهما تمتع من نفوذ وقدرة أو خطاب سياسي أو حتى حزب أن يخلط بين أمرين حسب هواه - إما أن يكون مواطناً في اطار دولة ويتمتع بالامتيازات القانونية والحصانة التي تنظم حقوقه وواجباته، وإما أن يكون فوق الدولة وخارج القانون..

ويوضح: من يقوم بذلك متمرداً على القواعد التي تحميه وتحمي غيره وبالتالي لايمكن الجدل- حول الأحكام القضائية.. ويردف: «قد يختلف الناس حول ضعف الدفاع لكن بمجرد الاحتكام للقضاء... يجبر طرفي المعادلة المختصمين على الامتثال لأحكامه»..

ويشير الى أن المؤسسات لايمكن تصميمها والتلاعب بها حسب الحاجات السياسية..

الصوفي يدعو المعارضة التي تنتهج أسلوب النقد عندما لاترضيها الاحكام الى أن تبذل جهداً كافياً للبرهان على أنها تخدم هذه المؤسسة القضائية وتحترم أحكامها...

ويضيف: إما أن يكون للمعارضة القضاء الخاص بها وللدولة القضاء الخاص بها الذي يمكن أن يطبق على المواطنين خارج الأحزاب السياسية، فهذا أمر خطير ويعني أن المعارضة ترفض الإقرار والاعتراف بواحدة من أهم مكونات السيادة والدولة التي هي في الجوهر حق للمواطنين جميعاً.

ويحذر أحمد الصوفي من تسييس وظيفة هذه المؤسسة القضائية التي يناط بها احقاق العدالة وتكريس القانون وحماية الاعراض والارواح وأمامها يجب أن نعمل على التساوي وتمنح ممثلها وقراراتها القدر اللازم من الاحترام والامتثال ويتمهل للحظة عن متابعة الحديث ثم يقول: أما أن تقول ان احكام القضاء مرفوضة لأنها لاتلائمنا حين لاتتوافق مع مانرغب به ونصبو اليه، فإننا بذلك نبشر بالفوضى ونعمم الشك وعدم اليقين بين أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة واللجوء الى القضاء في أي مسالة واحترامه واحدة من علامات التحضر والتمدن الذي يقاس به حزب في السلطة أو حزب في المعارضة.. فرد في أعلى مراكز السلطة ومواطن في أدنى سلم الحياة، لأن قوانين البلد هي عقد بين المواطنين، وعليهم احترامها والالتزام بها.. وهذا ينطبق على كل الحالات..

### تناقضات

● القاضي/يحيى الماوري- عضو المحكمة العليا يؤكد على أن استقرار المجتمعات الإنسانية لايتحقق الا بإقامة التوازن فيما بين افرادها من خلال الاحتكام الى قواعد ونصوص شرعية ودستورية وقانونية تنظم العلاقة فيما بين أفراد المجتمع من ناحية وفيما بينهم وبين مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة من ناحية أخرى.

وقال: ما يتعلق بمبدأ استقلال القضاء وحجية أحكامه تمثل الترجمة العملية لمبدأ سيادة القانون على الكافة والذي يعني بعبارة مختصرة خضوع الجميع لأحكام القانون دون تمييز أو تفرقة بحسب الجاه أو المنصب أو الجنس أو اللون أو غيرها من أسباب التمييز والتفرقة بين أبناء المجتمع الواحد...

ويضيف القاضي يحيى الماوري: لعل من المفارقات العجيبة أن المجتمعات المتخلفة أكثر ضجيجاً وترويجاً لهذه المبادئ والقيم الدستورية والقانونية لكنها في الحقيقة أقل المجتمعات تمسكاً بها واحتراماً لأحكامها لاسيما الشرائح والنخب المثقفة التي تتعامل مع تلك المبادئ والاحكام تعاملاً انتقائياً وفقاً لما يتفق مع مصالحها ورؤاها الخاصة.. فهي لاترى القضاء مستقلاً إلا متى كانت أحكامه محققة لرغباتها ولاترى القانون ملزماً إلا متى كان ينسجم مع مصالحها...

ويتذكر القاضي الماوري قضية من قضايا الأحزاب طرحت أمامه حينما كان رئيساً لمحكمة جنوب غرب الأمانة وكان موضوع النزاع فيها بين جناحي احد الأحزاب المشهورة حيث كان يدعي كل جناح بأنه القيادة الشرعية لذلك الحزب وحينما بحثت المحكمة عن الجوانب القانونية لطرفي النزاع، ومن منهم يمتلك الشرعية القانونية لقيادة الحزب من خلال امتلاك الترخيص القانوني من لجنة الأحزاب طبقاً للاجراءات المنصوص عليها في قانون الاحزاب الذي شارك في صياغته بعض اطراف ذلك النزاع من خلال عضويتهم في مجلس النواب تبين من خلال البحث والتحقيق عدم امتلاك اي من الطرفين لشيء من ذلك واكتفوا بالقول انهم حزب معروف له اعضاؤه ومقراته وانه يتعامل مع الجهات الرسمية بهذه الصفة داخلياً وخارجياً فكان موقف المحكمة بأن القضاء ملزم بحماية مراكز قانونية يعترف بها القانون ويحميها وليس معنياً بحماية مراكز عشوائية وجدت خارج اطار القانون.. فمتى كان لك مركز قانوني توجب على القضاء حمايته وحينما تصطدم بالقانون وترتكب مايخالف احكامه يتوجب على القضاء ايقاع العقوبة القانونية المقررة لذلك العمل أو السلوك المنافي للقانون.. ومتى صدر حكم القضاء فلا يملك حق إلغاؤه أو تعديله الا بالدرجة القضائية الأعلى وفقاً للاجراءات التي حددها القانون.. ويضيف: يحضرني في هذا الخصوص تعليق أحد خبراء القانون الامريكي اثناء محاضرة له بالمعهد العالي للقضاء حينما أجاب على انتقادات بعض الحاضرين لأحكام القضاء اليمني ووصفها بالباطلة فأجاب ذلك الخبير الامريكي قائلاً: إنه يشعر بالخجل أن يسمع من بعض رجال القانون مثل هذه الأوصاف التي يصفون بها بعض أحكام القضاء اليمني مضيفاً أن من يملك هذا الحق هي الدرجات القضائية الأعلى لكننا وللاسف نتعامل مع مثل هذه الأمور من زوايا ضيقة لاترى سوى المصلحة الآنية سواءً كانت حزبية أو غيرها وهي اشكالية ترتبط بمستوى الوعي والنضج السياسي ودرجة الايمان بالقيم الديمقراطية ومبدأ المساواة امام القانون واحترام احكام القضاء وحجيتها الملزمة.. وقال: في هذه الاشكالية يمكن الفارق الحضاري بيننا وبين الآخرين..

**الأطراف السياسية بحاجة الى إثبات الالتزام بالقانون قبل غيرها**

---

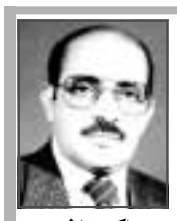

أشواق الأحد

عبدالكريم الخميسي

## صحة..و..عافية..!!

● تعودنا في صنعاء أن نقول لمن يرتشف رشفة من الماء «صحة وعافية» ولما كبرت ودرست «النحو الواضح» وتوسعت في اللغة العربية ، أدركت أن العبارة «فيها وما فيها» .. فالواو يقتضي «المغايرة» وليس بين الصحة والعافية إلا كل خير .. وظلت «الواو» تشغل بالي وتقض مضجعي كلما سمعت تلك العبارة الشائعة بين «الصناعنة» ..!

● وجاء اليوم الذي ترحمت فيه على أسلافنا العظام الذين سبقوا زمانهم وابتكروا لنا تلك «الواو» الملائمة لهذا «الزمن الرديء» حيث أصبحت «الصحة» شيء .. و«العافية» شيء آخر .. فمن كان منا يتوقع أن يعيش إلى أن يرى عناوين «الصحة» في كل زاوية وفي كل منعطف ولا يجد «للعافية» أي أثر ؟!

● وزارة الصحة العامة ، عيادة الصحة النفسية ، مراكز الصحة الإنجابية ، إدارة الصحة المدرسية .. إلخ ... بينما تظل «العافية» مفقودة ، وغائبة ، وغير متوفرة .. وكلما كثرت عناوين «الصحة» ضعف الأمل في «العافية» الموعودة .. لماذا؟!

● السبب واضح .. إنها الأدوية الفاسدة ، والأغذية الملوثة ، والضمير المشلول .. إنها المستشفيات «المدفوعة» والعلاجات المهربة ، والأطباء «الترنزيت» .. إنها «الدكاكين» الطبية ، والمصحات «التجارية» ، والمراكز «المغفرة» ، إنها غرف الـ«إن عاش» ومختبرات الـ«إن ظهر» وأشعة الـ«إن بان» و . و . فمن أين تاتي .. العافية ؟

ص . ب (٤٨٤١)
alkhmisy@hotmail.com

---

محمد العريقي

## مع أطفالنا إلى مدارسهم

● تقدر توقعات وزارة التربية والتعليم أن يلتحق أكثر من خمسمائة ألف طفل وطفلة الى الصف الأول من التعليم الأساسي في مدارس الجمهورية هذا العام وبعد ١٢سنة من الآن سنتساءل عن مستوى التحصيل العلمي والمعرفي الذي اكتسبوه خلال رحلتهم الدراسية الأساسية والثانوية.

● أعتقد أن الوصول لنتائج مرضية.. وضمان مستوى رفيع من التحصيل تبدأ بمجرد أن يضع الطفل والطفلة الحقيبة المدرسية على ظهره في أول يوم دراسي.. ومع أول خطوة باتجاه بوابة المدرسة يشرط أن تكون مصحوبة بخطوة الأب والأم الذي يحرص على وضع يده بيد طفله حتى انتظامه في أول طابور وحتى دخول الفصل والجلوس على المقعد وسماع اول كلمة ينطقها الاستاذ أو الأستاذة لهذا الطفل الصغير...

هناك من سيأخذ هذا الموضوع بنوع من الاستخفاف واللامبالاة... في حين يؤكد علماء التربية وعلم النفس على أهمية هذه الخطوة فهي تمنح الطفل التشجيع والتحفيز والمثابرة ، والمنافسة على التحصيل وتحببه بجو المدرسة..

كذلك تعمل هذه المبادرة على تعزيز العلاقة بين الأسرة والمدرسة وتنمية الاحساس المشترك والجهود المتضافرة والتكاملية للنهوض بالعملية التعليمية..

● اصطحاب الآباء والأمهات لأطفالهم في أول يوم دراسي ليست دعوة مبتكرة من اجتهادنا وإنما الذي نعرفه أن هذا الموضوع أصبح تقليداً سنوياً في كثير من بلدان العالم المتقدم... وتحرص المدارس الابتدائية في هذا اليوم على إقامة احتفال بأول يوم دراسي بمشاركة اولياء أمور الطلاب الجدد.. فهم يعرفون ابعاد انتقال الطفل من بيئته المنزلية الى البيئة المدرسية، ومايترتب على ذلك من متطلبات جديدة من الطفل في التعامل مع ذاته ومع البيئة المحيطة سواءً مع زملائه ومع المدرس، أو أثناء سيره في الطريق أو صعوده الباص.. أو ترتيب ادواته ومستلزماته المدرسية.. كل ذلك تمهيد اساسي لطريقة بناء الثقة بالشخصية وتنمية القدرات واكتساب الخبرة والمهارة للاعتماد على الذات.. فهكذا تبدأ مراحل تربية واعداد الاجيال الفاعلة في صناعة المستقبل..

alariky@maktoob.com